الفصل الخامس

الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية

١٩٣٥ – ١٩٣٦

obeikandl.com

شهدت البلاد في ختام سنة ١٩٣٥ حادثًا هامًا من أعظم حوادثها التاريخية وهو استئناف الحياة الدستورية، وعودة دستور سنة ١٩٢٣، بعد أن ظل معطلا نيفًا وخمس سنوات، فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزًا للحركة الوطنية أعاد إلى الأذهان فوزها في ختام سنة ١٩٢٥ إذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية (ج ١ ص ٢٣٦ طبعة سابقة).

وإذ كان ذلك الفوز أهم حوادث التاريخ القومي في سنة ١٩٣٥، فإنا ذاكرون مقدماته وملابساته.

إلغاء دستور صدقي باشا

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

كان أول عمل لوزارة نسيم باشا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ (دستور صدقي باشا)، ففي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر أمر ملكي بإبطال العمل بالنظام المقرر بالأمر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، أي بدستور سنة ١٩٣٠، وبحل مجلسي الشيوخ والنواب القائمين على أساس هذا النظام.

كان صدور هذا الأمر أول ترضية نالها الشعب بعد أن ناضل أربع سنوات في سبيل إلغاء ذلك النظام الذي فرض عليه فرضًا.

وكان واجبًا على الملك ألا يقتصر على إلغاء هذا النظام بل يقرن إلغاءه بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، ولكنه لم يفعل، وصدر الأمر في ديباجته وأحكامًا منبئا بأن فترة فراغ لم يحدد مداها ستعقب إلغاء دستور صدقي باشا يتولى فيها الملك سلطات البرلمان، وهذا لما لم يرض به الشعب، ومع أن ديباجة الأمر تضمنت قول الملك "إنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها" فإن الحياة الدستورية التي ترضاها لم تعد إلا بعد قيام شبه ثورة في نوفمبر سنة ١٩٣٥، أي بعد انقضاء عام، كما سيجيء بيانه.

فما الذي دعا الملك إلى تعطيل عودة الحياة الدستورية التي ترضاها الأمة سنة أخرى، بعد أن اعتزم إلغاء النظام البغيض الذي فرضه عليها طيلة السنوات الأربع الماضية؟

إنك لا تجد تعليلا صحيحًا لهذه الظواهر إلا إذا رجعت قليلا إلى الماضي، فإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوًا في سنة ١٩٣٠، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والإنجليز على حرمان الأمة حقوقها الدستورية كما سبق القول، فالإنجليز كانوا يبغون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة، والسراي تبغي حكم البلاد حكمًا مطلقًا، ومن ثم اتفق الطرفان على إلغاء

دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صوري على البلاد، ثم وقع الجفاء بين الطرفين وصدرت من الإنجليز تصرفات مست كرامة الملك الشخصية، وغضت من كبريائه، فأراد أن يسترضي الشعب، لعله يستعين به على دفع الإهانة التي لحقت به فألغى دستور سنة ١٩٣٠، على أنه في الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذي عقد بينه وبين الإنجليز، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع إليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠، وهذا يقتضي وقتا قد يطول أو يقصر، ولم يكن الملك في خاصة نفسه متلهفًا على استئناف الحياة الدستورية الصحيحة، ولا مستعجلا عودتها، فاقتصر في نوفمبر سنة ١٩٣٤ على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠، ونوه إلى أن نظامًا دستوريً آخر سيحل محله، ودون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن؟ ومتى ينف؟ وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية في شأن النظام الدستوري الذي بجب أن يحل محل نظام صدقي باشا، وهذا لا ريب من المساوئ التي يؤسف لها أسفًا عظيمًا، وفيها إقحام للجانب البريطاني في أخطر الشئون الداخلية، مما كان يجيب تجنيب البلاد عواقبه لو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل.

ولآن وقد ذكرنا ملابسات صدور الأمر الملكي بإلغاء دستور صدقي باشا نورد هنا نصه كاملا؛ لأنه نم الوثائق الهامة في حياة البلاد الدستورية.

أمر ملكي رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤

بشان النظام الدستوري للدولة المصرية

"نحن فؤاد الأول ملك مصر بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وبما أن الحال يقتضي إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه، وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها، ونظرًا لأنه حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر، ينبغي أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولا بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر، أمرنا بما هو آت:

مادة١: يبطل العمل بالنظام المقرر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ويحل المجلسان الحاليان.

مادة٢: يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر، كما يظل قائمًا نظام وراثة العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢.

مادة ٣: إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذي يحل محل النظام المشار إليه في المادة الأولى نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية، وتباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقًا لمبادئ الحرية والمساواة التي كانت دائمًا قوام النظام الدستوري في مصر.

مادة ٤: تعرض المراسيم بقوانين التي تصدر طبقًا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد في دور انعقاده الأول، فإن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلا بقانون.

مادة ٥: يبقى نافذًا كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ نم قبل من الأعمال والإجراءات طبقًا للأصول والأوضاع التي كانت متبعة ف يحينها وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة.

مادة ٦: على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه.

صدر بساري القبة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

فؤاد

ألغى إذن دستور صدقي باشا، وحل البرلمان الذي كان وليد هذا الدستور.

ولعلك تلحظ أن برلمان صدقي باشا كان إلى ذلك الحين أطول البرلمانات عمرًا؛ لأنه ظل قائمًا من يونيه سنة ١٩٣١ إلى نوفمبر سنة ١٩٣٤، ولعل كونه مفروضًا على الشعب هو الذي نفخ فيه، ومد في أجله، وجعله محبوبًا وقتًا طويلا لدى السراي، على خلاف البرلمانات المنتخبة انتخابًا حرًا والتي تمثل إرادة الأمة.

إنشاء وزارة التجارة والصناعة والمآخذ على وزارة نسيم

أنشئت وزارة التجارة والصناعة في عهد وزارة نسيم باشا بموجب المرسوم الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤، على إن إنشاءها اقترن بتعيين خبير فني بريطاني لها بعقد لمدة ثلاث سنوات بمرتب قدره ثلاثة آلاف جنيه، وخول هذا الخبير حق الاتصال المباشر بالوزير، وقد أعاد هذا التعبير إلى الأذهان ما جاء في مشروع ملنر عن المستشار المالي البريطاني والمستشار القضائي وتخويلهما حق الاتصال بالوزير [٤٦]، فكان هذا الخبير الفني هو مستشار بريطاني لوزارة التجارة والصناعة فلا جرم أن قوبل تعيينه على هذا النحو بالسخط والاستنكار.

ومما يؤخذ على وزارة نسيم تجديدها عقود كثيرة من الموظفين البريطانيين وتعيين طائفة جدية منهم في الحكومة.

ومن التصرفات الموعز بها من الإنجليز والتي تمت في عهد هذه الوزارة نقض الاتفاق التجاري الذي كان معقودًا بين مصر واليابان على أساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، فقد نقض هذا الاتفاق في يوليه سنة ١٩٣٥، بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجمركية على واردات اليابان لكي تحمي الصناعات الأهلية من المنافسة اليابانية، والعلة الحقيقية لنقض ذلك الاتفاق هو ترويج المصنوعات الإنجليزية بدلا من اليابانية أي منع المصنوعات اليابانية من مزاحمتها في مصر، ففي هذا الحين لم تكن شركة مصر لغزل ونسج القطن وشركة الغزل الأهلية إلا جزءًا يسيرًا من مقطوعية البلاد من الغزل والنسيج، في حين أن معظم هذه المقطوعية كانت ترد من انجلترا فكان وضع الرسوم الباهظة على واردات اليابان دون سواها مقصودًا منه ترويج المصنوعات البريطانية في مصر.

---

(٤٦) راجع كتابنا (ثورة سنة ١٩١٩) ج٢.

المؤتمر العام للوفد المصري

(يناير سنة ١٩٣٥)

دعا الوفد المصري في أواخر سنة ١٩٣٤ أعضاء لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر في شئون البلاد من شتى نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد عقد هذا المؤتمر يومي ٩ و١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصري، وقد حضره نحو خمسة وعشرين ألفًا من حملة تذاكر الدعوة، جاءوا من جميع نواحي العاصمة، ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم، وهو أكبر عدد حضر اجتماعًا سياسيا منظمًا في ذلك العهد، وساد فيه النظام رغم هذا العدد الهائل من المجتمعين، وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنًا وضخامة.

عالج الخطباء في هذا المؤتمر مسائل ومواضيع على أكبر جانب من الأهمية في شئون البلاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والتشريعية، وأنارت بحوثهم أذهان المواطنين في شتى هذه النواحي، وهذه البحوث هي ولا ريب من أهم مظاهر النشاط الوطني والحزبي ومن خير الوسائل تقدم الوعي القومي في البلاد.

ومن أهم الخطب التي ألقيت في هذا المؤتمر المواضيع الآتية:

الموقف السياسي والدستوري لمصطفى النحاس باشا.

الوفد المصري نظامه وأغراضه للأستاذ مكرم عبيد (باش).

القضاء في مصر والامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد صبري أبو علم (باشا).

الأزمة الاقتصادية وسوائل علاجها للدكتور أحمد ماهر (باشا).

مشروعات الرعي والصرف لعثمان محرم باشا.

شؤون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار بك.

المحاماة وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقي بك.

علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب للأستاذ ممدوح رياض.

شؤون الفلاح وإصلاح القرية للأستاذ محمود بسيوني.

المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها للأستاذ عبد السلام جمعة بك (باشا).

شئون الأوقاف وإصلاحها للأستاذ يوسف الجندي.

إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت باشا.

التعاون في مصر ووسائل تشجيعه للأستاذ علي أيوب.

الصحافة وحريتها للأستاذ محمد توفيق دياب.

الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافي.

الصناعة المصرية- تشجيعها وترويجها للأستاذ إبراهيم عبد الهادي (باشا).

علاقات مصر بأمم الشرق للأستاذ عباس محمود العقاد.

تنظيم شؤون العمل في مصر ورفع مستواهم للأستاذ عزيز ميرهم.

وقد مثل العنصر النسائي في بحوث المؤتمر تمثيلا موفقًا، فخطب من السيدات السيدة (إستر فهمي ويصا) والسيدة (نور حسن) عن (المرأة المصرية ونصيبها في النهضة القومية)، وحضر المؤتمر عدد كبير من السيدات والآنسات.

وكان من أهم ما قرره المؤتمر عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص.

عودة الحياة الدستورية

تمسكت الأمة بعودة دستور سنة ١٩٢٣، إذ هو الذي ارتضته في حينه وأقسم نوابها وشيوخها اليمين في مختلف البرلمانات الصحيحة على احترامه ومن ثم عمت البلاد حركة اجتماعية للمطالبة بعودته كاملا غير منقوص، ورأت الوزارة مجاراة للرأي العالم أن تساهم في هذه الحركة.

ففي ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ رفع نسيم باشا إلى الملك فؤاد كتابًا تضمن اقتراحات الوزارة في عودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين وهما: إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحيث إذا رؤي من المصلحة تعديله يجري التعديل بالطريقة المنصوص عليها فيه، أو دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، ولما لهذا الكتاب منا لأثر في تطور الحياة الدستورية ننشر هنا لنصه، قال:

"مولاي":

"لقد ألقى القدرة مقاليد الأمور إلينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نباتنا وأدركنا الكثير من النجاح بحزم في أعمالنا فضلا من الله وتوفيقًا من لدنه.

"وكل أمانينا الوصول بالبلد إلى سبيل التوفيق بين مختلف النواحي وتوحيد القوى تحقيقًا لغرض ليس فيه هوى، ولكن فاتنا مشاركة بعض الجهات، فحال ذلك دون مجهودنا وتعجلتنا الحوادث قبل أن نبلغ الغرض المقصود، وقد وصلنا بموافقة جلالتكم ورضاء منكم إلى إلغاء نظام عمت شكاية الناس منه وإلى إبطال ما ترتب عليه من بعض قوانين وإجراءات شاذة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحرياتها، متوخين في ذلك الحكم على الوضع الدستوري عهدًا علينا حقًا إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحًا طبقًا لنص الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شيء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال، أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلا صحيحًا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات، كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالي في سنة ١٩٢٢ وأبديته لها في مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع الدستور الأول المذكور الذي انتقدته البلاد حينئذ مر الانتقاد، بل وكما هو مستفاد من تصريح ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالتكم وإلى الشعب المصري، هذا الشعب الذي ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية.

"والآن قد مضى علينا في الحكم زهاء خمسة أشهر، أمكننا في خلالها أن نباشر أيضًا حل بعض المشاكل الدولية التي كنا في انتظار إجابتنا على حلها، وأظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرها كمشكلة الديون العقارية الخاصة، وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصداقتها إلى تقريرنا أن يكون الدفع في الدين العام بالورق لا بالذهب في كل وقت، ولئن كنا اضطررنا إلى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات نزولا على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحته على فرنسا، وقد وصلنا أيضًا إلى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشيء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن تخسر الحكومة أو تدفع شيئا، أما مشكلة المحاكم المختلطة بشأن رياسة الجلسات واستعمال اللغة العربية، فإننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعًا من أجل الأخذ ف يحرها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل إلينا بقية تلك الردود.

"ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية، فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصرًا عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن مما لا تزال قائمة، وحاولنا حلها بنفس الروح، ولكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التي بذلت في سبيل ذلك، بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وتبينا أن النجاح قد يبطئ علينا أكثر مما أبطأ فيعطل عمل الحكومة ويخلق جوًا من القلق وعدم الاطمئنان، رأيت أن أبسط الأمر لجلالتكم،

بيانا وذكرى، حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق إلى ما فيه خير البلاد وسعادة العباد.

"وإني لجلالتكم العبد المخلص الأمين".

١٧ أبريل سنة ١٩٣٥

محمد توفيق نسيم

وقد قبل الملك الوسيلة الأولى وهي إعادة دستور سنة ١٩٢٣، وأرسل بذلك كتابًا إلى نسيم باشا في ٢٠ أبريل أعرب فيه عن رغبته في أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التي ترضاها، وأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ ويؤثره على وضع دستور جديد تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية إلا إذا تبين البلاد جليًا في جانب هذه الطريقة الأخيرة ووضح أن فيها صالحها، قال:

"عزيز محمد توفيق نسيم باشا

"أحصيتم في كتابكم الذي قدمتموه إلينا يوم الخميس الماضي، ما أنجزته الحكومة من الأعمال التي نرتجي منها جميعًا ما يعود على البلاد بالخير والإسعاد، وأبنتم أنكم آخذون في معالجة ما بقي من الأمور المعلقة بنفس الورح التي واجهتم بها ما أحصيتموه لولا ما تتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح في إتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن، ولما كنا لا نبغي شيئًا أفضل نم خدمة بلادنا العزيزة فإنا كنا وما زلنا نشد أزركم في كل ما فيه الصالح لوطن المقدس الذي يسمو في نظرنا على كل اعتبار، فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا للتحقيق المهمة العظمى التي اخترناكم لها، والتي فصلتموها في كتابكم، وإن لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة طبقًا لأحكام المواد ١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ منه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال أبو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية، على أننا نؤثر الرأي الأول على الثاني، اللهم إلا إذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة في الأخذ بالرأي الثاني، وإنا لنتوجه إلى الله العلي القدير أن يلهمنا التوفيق والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير.

"**فؤاد**"

في ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥)

التدخل البريطاني

ولكن الحكومة البريطانية عارضت في عودة دستور سنة ١٩٢٣، وأبلغ المندوب السامي رئيس الوزراء مذكرة شفوية تتضمن أنها لا تعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت الملائم بحيث يكون الدستور موافقًا لحاجات البلاد، ويصير تنفيذه في الوقت المناسب وهي ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة في مصر بما فيها الوفد إن أراد.

وكان غرض الحكومة البريطانية من هذا التبليغ أن تنتحل صفة جديدة للتدخل في شئون مصر الداخلية وتعطل عودة الدستور قدر ما تستطيع وتزيد الشقاق بين مختلف الأحزاب لمناسبة وضع دستور جديد، وتملى إرادتها على الوزارة إلى أن يتم وضع الدستور، وقد يستغرق وضعه بضع سنين، وهذا التدخل من الحكومة البريطانية يدلك يقينًا على أنها كانت مشتركة في الانقلاب الذي عانته البلاد، مغتبطة بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣، وأن ما كانت تعلنه من حياد هو خداع وتضليل.

تصريح هور والاحتجاج عليه

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية خطبة في قاعة "الجلد هول" بلندن تناول فيها الحديث عن الدستور المصري، وصرح فيها بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأنه نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠، إذا قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة، قال في هذا الصدد ما يلي:

"لا صحة على الإطلاق لما يزعم الزاعمون من أننا نعارض في عودة النظام الدستوري إلى مصر بشكل موافق لحاجتها، لأننا، طبقًا لتقاليدنا، لا نريد ولا نستطيع أن نقوم بمثل هذه المعارضة، على أننا عندما استشارنا نصحنا بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة"ز

كان لهذا التصريح أثر شديد في النفوس، إذ كان اعترافًا صريحًا بالتدخل البريطاني في شأن الدستور وتمسك الحكومة البريطانية بهذا التدخل، فأثار احتجاج الأمة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها، كما أثار السخط على الوزارة إذ تبين من التصريح أنها استشارت الحكومة البريطانية في شأن الدستور، فخولتها بذلك تدخلا غير مشروع في شئون مصر الهامة.

المظاهرات الدامية

قامت المظاهرات في نواحي القاهرة، وبعض المدن احتجاجا على هذا التصريح بدأت يوم ١٣ نوفمبر لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، وقد قابل البوليس هذه المظاهرات بإطلاق النار، فوقعت حوادث دامية هاجت الخواطر وأثارت السخط العام، وسقط أول شهيد في هذه الحوادث وهو إسماعيل محمد الخالع يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالسرادق الذي أقامه الوفد احتفالا بهذا العيد إذا أصابته رصاصة أوردت بحياته بعد انتهاء الاحتفال وتدفق الجماهير تحت ضغط البوليس، وكان هذا الشهيد عاملا يعمل في السرادق.

وتجددت المظاهرات في اليوم التالي (الخميس ١٤ نوفمبر) والأيام التي تلته وكان أهمها مظاهرة كبرى قام بها طلبة جامعة فؤاد الأول، (القاهرة الآن) بدأت من ساحة الجامعة واتجهت إلى القاهرة، فقابلها البوليس بإطلاق النار وقتل فيها من طلبة الجامعة: محمد عبد المجيد مرسي الطالب بكلية الزراعة الذي كان في طليعة المظاهرة، ومحمد عبد الحكيم الجراحي الطالب بكلية الآداب، وعلى طه عفيفي الطالب بدار العلوم وقد أصيب يوم ١٦ نوفمبر وتوفي متأثرًا بجراحه في اليوم التالي، وقتل في مظاهرة بطنطا عبد الحليم عبد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الديني بها.

إلى الملك فؤاد، وهذا نصه:

كانت لهذه الحوادث الدامية وقع أليم في النفوس، وأظهرت الأمة على اختلاف طبقاتها شعورًا رائعًا في هذا الوقت العصيب، فتكررت المظاهرات في الأيام التالية وحدث إضراب عام يوم الخميس ٢٨ نوفمبر حدادًا على الشهداء، فأغلقت المتاجر في القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال في هذا اليوم المشهود، وبدت العاصمة في حداد رهيب، جدد ذكرى حوادث سنة ١٩١٩، وكان لهذا الشعور الفياض أثره الحاسم في تحقيق الائتلاف بين الأحزاب.

وقد أقام الطلبة نصبًا تذكاريًا لشهداء الجامعة في فنائها تخليدًا لذكراهم ونقشت أسماؤهم على قاعدته، واحتفلوا يوم السبت ٧ ديسمبر من تلك السنة بإزاحة الستار عنه، وكان احتفالا هائلا، وقاموا بمظاهرة كبرى كانت مثال الروعة والجلال، وتصدى لها البوليس في بعض المواقع وقبض على الكثيرين منهم، واستمرت المظاهرات لا تنقطع.

كانت مظاهرات الطلبة في نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة في تكوينها، بريئة في مقصدها، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطني عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد، ولم يكن موعزًا إليهم من أحد، بل كان فيض الوطنية الصادقة، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور، هذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أي نوع كان، وكانوا

يحولون دون اندساس الغوغاء في صفوفهم مخافة أن يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى والاعتداء، وفي الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب وقد سميناها شبه ثورة، إذ كان صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩، وكان لها أثرها في عودة الحياة الدستورية، وجاءت تضحية الشباب في تلك الفترة خيرًا وبركة على البلاد؛ إذا تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور.

التاريخ يعيد نفسه

ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنه ١٩٣٥

تجددت بعد تصريح هور سالف الذكر فكرة الدعوة إلى توحيد الصفوف لمواجهة الأزمة السياسية العصبية التي كانت تجتازها البلاد فدستور سنة ١٩٢٣ كان ما زال ملغيًا، والحياة الدستورية موقوفة، والحكومة البريطانية تتدخل في شئون مصر الداخلية، والاستقلال بعيد عن الأفق، والبلاد في حالة أسوأ مما كانت عليه في أواخر سنة ١٩٢٥ حين حفرت الأحداث رجال الأحزاب إلى إعادة الوحدة إلى الصفوف، وتجلت هذه الروح في اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتيننتال يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ (٤٧).

عادت إلى الأذهان فكرة توحيد الصفوف في نوفمبر سنة ١٩٣٥، وقويت الفكرة بعد الحوادث الدامية التي وقعت في مظاهرات الشباب، فتجددت المساعي إلى تحقيق هذه الوحدة.

ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطني عن الأحزاب الأخرى، وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقًا لنصوص المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات النحاس –هندرسن في ربيع سنة ١٩٣٠.

لم يقبل الحزب الوطني الأساس الثاني، لمخالفته لمبادئه، وأهمها الجلاء المطلق الناجز، ولأن الأحزاب الأخرى قبلت الدخول في المفاوضة لعقد المعاهدة قبل الجلاء، وهذا ما يتعارض قطعًا مع سياسة الحزب الوطني، ومن قم قصر ائتلافه على الغرض الأول دون الثاني، وظل ركنًا من أركان الائتلاف بالنسبة لعودة دستور سنة ١٩٢٣.

---

(٤٧) راجع الجزء الأول ص ٢٣٦ (طبعة سابقة).

كللت مساعي الوحدة بالنجاح، وأسفرت عن تأليف "الجبهة الوطنية" في ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصري والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد، أي الأحزاب القائمة في ذلك الحين، والمستقلين، فقوبل تأليفها بابتهاج عظيم.

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذي اتفقت الأحزاب على رفعه باسم الجبهة إلى الملك بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتي الأستاذ مكرم عبيد عن الوفد، عبد الرحمن الرافعي عن الحزب الوطني، محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين. أحمد كامل عن حزب الشعب حلمي عيسى عن حزب الاتحاد.

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعًا آخر لوضع صيغة الخطاب المزمع رفعه إلى السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني للمفاوضة في عقد المعاهدة، وقد انفصلت عنها في هذا الاجتماع ولم أشترك فيه تنفيذًا لقرار الحزب الوطني في هذا الصدد إذ قرر عدم الاشتراك في خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة.

كتاب الجبهة الوطنية إلى الملك فؤاد

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

وافقت الأحزاب المؤتلفة على صيغة الكتاب الذي وضعته لجنة التحرير لرفعه إلى الملك فؤاد، وهذا نصه:

"حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك.

"نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نرفع إلى سدتكم الرفيعة هذا الملتمس الذي تتمثل فيه إرادة الشعب المصري، مجتمعة كلمته، منيعة جبهته".

"فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجي الذي يهدد البلاد بحرب جائحة إلى الخطر الداخلي الذي يهدد حريتها وطمأنينتها ويمس حقها المعترف به في تصريف أمورها، والاستمتاع بدستورها مما دعا إلى انتشار روح القلق في البلاد، واضطراب المصالح العامة والخاصة معًا.

"وإننا لنرى بكل احترام أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا أن يعود إلى الأمة فورًا دستورها الصادر في سنة ١٩٢٣، وما كنا فيما نرى صادرين إلا عن الرأي الذي

ارتضته حكمته جلالتكم السامية في كتابكم الملكي الصادر إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥، والذي ورد فيه ما يأتي بحروفه:

"إن أعز أمانينا كما تعلمون هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التي ترضاها سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ معدلا على النحو الذي يرتئيه حسب المقتضيات نواب الأمة طبقًا لأحكام المواد ١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ من ذلك الدستور أو وضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وغنا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى".

"يا صاحب الجلالة".

"إذا كان الشعب ممثلا في هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الإجماع الرائع على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن، فإنه إنما يقصد إلى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة، توصلا لإيجاد حكومة دستورية تعمل لإصلاح ما فسد وتحقق استقلال البلاد.

"ولما كان الدستور من حق جلالتكم والشعب المصري.

"ولما كنا نعلم أن من أسمى رغبات جلالتكم أن تطمئن الأمة إلى صيانة حقوقها ومرافقها فتهيئ لنفسها المصير الذي ينتظرها والمكان اللائق بها بين الأمم.

لذلك

"نلتمس من جلالتكم

"ألتعطف بإصدار أمر كل الكريم بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ فورًا ونرفع إلى سدتكم مع هذا الالتماس أسمى فروض الولاء لعرشكم، والإخلاص لذاتكم.

"ولا زلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العالمي المطيعين المخلصين".

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وقد وقع على هذا الكتاب كل من: مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري. محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين. إسماعيل صدقي رئيس حزب الشعب، يحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني عبد الفتاح يحيى. حمد الباسل. حافظ عفيفي عن المستقلين. وتسلمه علي ماهر رئيس الديوان الملكي ورفعه إلى الملك.

خطاب الجبهة إلى المندوب السامي البريطاني

أما خطاب الجبهة إلى المندوب السامي فقد وقع عليه هؤلاء عدا حافظ رمضان باضا فلم يوقع عليه تنفيذا لقار الحزب الوطني، وهذا نص الكتاب:

"حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى.

١- حرص المصريون دائمًا منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانكلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما، وقد قوى أملهم في إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها.

٢- ويرجع حرص المصريون على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلاده، فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين إلى حين ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين، وعدم إتمامه يعوق تدقم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسري على المقيمين بمصر جميعًا، مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا.

(ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية.

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها.

(د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوًا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة، وليس هذا إلا بعد الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حصر المصريين على المسارعة إلى إبرامها.

٣- وفضلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل فقد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد وأدى لذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء.

٤- ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينًا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها، وقد اشتركت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا، كما اتخذت انجلترا أراضي مصر ميدانًا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف.

٥- وقد ظل الشعب المصري يرقب ذلك كله واثقًا بان التعاون الصادق مع انجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذي بال.

٦- ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها.

٧- لا شك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوي بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها، وما دامت نصوص المعاهدة التي انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص.

٨- ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقًا لمخالفتهم، ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرًا مما هو الآن لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق).

٩- لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلي الشعب المصري على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبًا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن –النحاس في سنة ١٩٣٠، وأن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

تحريرًا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥.

مصطفى النحاس محمد محمود إسماعيل صدقي، حمد الباسل يحيى إبراهيم عبد الفتاح يحيى حافظ عفيفي.

رد الحكومة البريطانية

وقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة بمذكرة وتبليغ شفوي عن يد المندوب السامي، هذا نصهما:

المذكرة

"أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى سعادة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن –النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات.

٢- فلكي يمتنع أي سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي الذي يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض إلى الاتفاق نهائي وأن تصرح بأناه في الوقت الذي تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس في وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أي مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق.

٣- نرجو أن يكون مفهومًا بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوي على بواعث سياسية خفية وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أي سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذي وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامي".

٧ فبراير سنة ١٩٣٦.

التبليغ الشفوي

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل في الحال مع الحكومة المصرية في محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية في هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية، تمهيدًا للمفاوضات، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل".

عودة الدستور

(٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

استجاب الملك فؤاد إلى طلب "الجبهة الوطنية"، وأصدر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أي في ذات اليوم الذي رفع إليه فيه كتابها أمرًا ملكيًا بأن النظام الدستوري للمملكة المصرية هو النظام الذي تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أي بالدستور الذي صدر في تلك السنة، وبأن يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان وهاك نصه:

"نحن فؤاد الأول ملك مصر

"بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية، وبما أن الأمر المذكور بني على أن من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها، وعلى وجوب استبدال نظام دستوري آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وكنا ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التي تفضي إلى طمأنينتها وسعادتها.

أمرنا بما هو آت:

مادة ١- يكون النظام الدستوري للدولة المصرية هو النظام الذي كان مقرًا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣.

مادة ٢- يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان أحكام المواد ٣ و٤ و٥ من أمرنا رقم ١٧ لسنة ١٩٣٤ معمولا بها حتى ينفذ ذلك النظام.

مادة٣- على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه.

"صدر بسراي القبة في ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ – ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥".

قوبل إعلان عودة الدستور بالفرح والغبطة، وقامت المظاهرات في أرخاء العاصمة تعلن عن هذا الشعور.

وهكذا توج جهاد الأمة في سبيل دستور سنة ١٩٢٣ بعودته بعد أن ظل معطلا نحو خمس سنوات، وكان هذا اليوم –١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ –من الأيام المجيدة في تاريخ الحركة الوطنية، وكانت هذه هي المرة الثالثة التي عادت فيها الحياة الدستورية بفضل كفاح الأمة ونضالها عنها، فقد عطلت لأول مرة في سنة ١٩٢٥ من شهر مارس إلى آخر مايو سنة ١٩٢٦، وعطلت للمرة الثانية من يوليه سنة ١٩٢٨ إلى ديسمبر سنة ١٩٢٩، وللمرة الثالثة في سنة ١٩٣٠ إذ ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وظل ملغيًا نحو خمس سنوات، وها هو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها في الكفاح.

وأخذت الجبهة الوطنية توالي الاجتماعات في شهر ديسمبر ويناير بدار مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتدعيم الائتلاف وإبعاد الدسائس عنه، والنظر في شئون البلاد العامة، وكان ممثلو الأحزاب في هذه الاجتماعات هم:

مصطفى النحاس. أحمد ماهر. مكرم عبيد عن الوفد المصري. حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعي عن الحزب الوطني. محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين، إسماعيل صدقي عن حزب الشعب. حلمي عيسى عن حزب الاتحاد، حمد الباسل، علي حرب الشمسي. حافظ عفيفي. عبد الفتاح يحيى، عن المستقلين.

استقالة وزارة نسيم

(٢٢ يناير سنة ١٩٣٦)

شرعت وزارة نسيم باشا في إعداد العدة لإجراءات الانتخابات العامة طبقًا لقانون الانتخابات المباشر الصادر سنة ١٩٢٤، وأصدرت في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قانونًا للانتخاب [٤٨] على هذا الأساس يحتوي على ما سبق وروده في القوانين السابقة من قواعد الانتخاب المباشر، وكان إجراء الانتخابات على قاعدة الانتخاب المباشر، باتفاق جميع الأحزاب السياسية، وكان المنتظر أن تمضي وزارة نسيم في إجراء عملية الانتخاب حتى نهايتها.

ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة انجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة في عقد المعاهدة فسعوا في تنحية وزارة نسيم باشا، بحجة أنها لا يؤمن حيادها في الانتخابات ومن عجب أن تجيء الشكوى من عدم حيادها هذه الوزارة في الانتخابات من فئة كانت تسخر قوات الحكومة للتدخل في الانتخابات والضغط على الناخبين وتزييف إرادتهم لإنجاح مرشحيها، ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لإسقاط الوزارة القائمة لعلهم يصلون إلى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو تناصرهم في الانتخابات المقبلة، وبإزاء إصرار أغلبية المؤتلفين على تنحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ وقبلها الملك في ٣٠ منه.

الحديث عن الوزارة الائتلافية

رغب الملك فؤاد ان تعقب وزارة نسيم باشا وزارة ائتلافية وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام في أعقابها وزارة حزبية بكل معاني الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان (ص١٢٧) وكذلك فعل من قبل في سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه (ص٦٤) ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراي في ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستورية، لكي تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها في فض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمساكًا بالميثاق القومي الذي اتفق عليه

---

(٤٨) القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقد أصدرته الوزارة مشتملا على ما سبق أن قررته قوانين الانتخاب السابقة من قواعد الانتخاب المباشر وبقيت الأحكام الأخرى كما كانت مع التعديلات التي تتسق مع بعض القوانين الأخرى كقانون الجنسية وقانون العقوبات وقد رأت الوزارة نشر نصوص قانون الانتخاب نشرًا جديدًا خاليًا من المواد التي ألغيت ومن الإرشادات إلى الأصل والتعديل ويغني عن الرجوع إلى القوانين القديمة.

مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين في مارس سنة ١٩٣١، وفي الحق أنه لا خير من ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل في ثناياه نية فضه والانتقاض عليه وعلى الدستور، حقًا إن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة وضرورية في بعض الظروف، وقد يكون تأليفها علاجًا لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقًا لمصلحة قومية كبرى، ولكن ليس من مصلحة البلاد في شيء أن تكون قاعدة حتمية مستديمة ولا فائدة منها على أي حال إذا لم يكن الإخلاص وحسن النية متوافرًا بين أعضائها.

وزارة علي ماهر الأولى

(٣٠ يناير سنة ١٩٣٦)

ولما فشت المساعي لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى علي ماهر باشا –وكان رئيسًا للديوان الملكي– مهمة تأليف الوزارة، فألفها في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ على النحو الآتي: (وهي وزارته الأولى). علي ماهر باشا للرآسة والداخلية والخارجية. أحمد علي باشا للحقانية والأوقاف. حافظ حسن باشا للأشغال.محمد علي علوبه باشا للمعارف. حسن صبري بك للمواصلات والتجارة والصناعة. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. صادق وهبه باشا للزراعة. علي صدقي باشا للحربية والبحرية.

وهي وزارة محايدة لا تمت إلى الأحزاب بصلة، وليس من أعضائها من يتصل بالأحزاب السياسية لأن علوبه باشا كان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة.

وفد المفاوضة

وإذا كانت الجبهة الوطنية متفقة –ما عدا الحزب الوطني– على مفاوضة الحكومة البريطانية في عقد معاهدة التحالف بين البلدين على أساس مشروع هندرسن –النحاس سنة ١٩٣٠، فقد صدر مرسومي ملكي في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضة على النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا رئيسًا. محمد محمود باشا. إسماعيل صدقي باشا. عبد الفتاح يحيى باشا، واصف بطرس غالي باشا. الدكتور أحمد ماهر. علي الشمسي باشا. عثمان محرم باشا. حلمي عيسى باشا. الأستاذ مكرم عبيد، حافظ عفيفي باشا. الأستاذ محمود فهمي النقراشي. أحمد حمدي سيف النصر بكة أعضاء.

ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصري، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين.

موقف الحزب الوطني

لم يمثل الحزب الوطني في هذه الهيئة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكًا بسياسته "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، قد أوضحت لب هذه السياسة في كتاب "ثورة سنة ١٩١٩" إذ قلت (ج١ ص٩٧" طبعة سابقة:

"إن سياسة الحزب الوطني في عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه؛ لأنه، وهو حزب الجلاء، ما دام تمسكًا بالجلاء ولا يقبل ما دونه، لا يرتضي الدخول في مفاوضات بين مصر وانجلترا والاحتلال قائم؛ لأن جوهر القضية بينهما هو في الاحتلال والجلاء، فإما جلاء، وإما احتلال، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد، والأصل أن الاستقلال حق طبيعي ثابت لا يقبل المناقشة، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم، وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية في حقها في الجلاء وإيمانها به، والوسيلة الطبيعية للجهاد هي المطالبة المقرونة بالمقاومة، أما المفاوضة فهي من الناحية البريطاينة وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال، جربتها في مدى ربع قرن فلم تنتج إلا بقاء الاحتلال وإقراره، مع تغير في أسمائه وأوضاعه، في حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط في مقابلة؛ لأن انجلترا عندما تعهدت ستين مرة بالجلاء عن مصر، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط بل كانت عهودًا صريحة مطلقة، فالجلاء –وهو جوهر الاستقلال– لا يصح أن يكون مقيدًا بشروط، وفي ذلك يقول المرحوم "مصطفى كامل": نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون، ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مغتصبوا هذا الحق، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا".

"هذا إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم فيها معنى الإكراه الأدبي والمعنوي الماثل في الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها، ويحمل المفاوض المصري، تحت تأثير هذا الإكراه على المساومة في الجلاء، والتساهل في وجود الاحتلال تحت أي اسم كان، وهذا ما يتعارض قطعًا مبدأ الحزب الوطني الأساسي، وهو الجلاء على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبي الذي تستفي في شأنه، وقد اتفقت الآراء عى أنمثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ. لما يلابسه من الإكراه

السافر أو المقنع، وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضًا أن يسبقها الجلاء، ولقد كان فريد بك في مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزي عن البلاد، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء".

ولقد برهنت الحوادث اللاحقة على صحة سياسة الحزب الوطني وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث استقر في الأذهان أن الجلاء يجب أن يكون ناجزًا غير معلق على عقد معاهدة وأن كل مفاوضة لعقد معاهدة قبل الجلاء هي إضعاف لقضية الجلاء

جرت مفاوضات سنة ١٩٣٦ كما جرت المفاوضات السابقة في جو من الإكراه الماثل في الاحتلال الأجنبي، ولم يكن ممكنًا أن تجري المفاوضة في حرية واختيار مع وجود هذا الاحتلال، وأية مفاوضة تجري قبل الجلاء لا يمكن أن تكون حرة مطلقة مهما زعم القائلون عن حريتها، لأن الاحتلال يهدر هذه الحرية قطعًا ويفسد الرضا ويبطل التعاقد في ظله، وقد برزت هذه الحقيقة في موقف الإنجليز في جميع المفاوضات، إذ تبين من تصريحاتهم أنهم كانوا يملون على الجانب المصري شروطًا للمعاهدة وفي يدهم سلاح التهديد بقواتهم التي تحتل البلاد، اعتبر ذلك فيما قاله السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا خلال مفاوضاتهما سنة ١٩٢٧ إذ صارحه بقوله: "إن لب المسألة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التي يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنا نرغب في التعاون الودي مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا، فإن كان الجواب سلبًا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة"، وهذا معناه أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع انجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل انجلترا لتسويتها بالقوة، وفي هذا كل معاني الضغط والإكراه والتهديد.

ولم يفت الحكومة البريطانية أن توجه مثل هذا التهديد إلى مصر حينما بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦، فقد أبلغ المندوب السامي الملك فؤاد والوزارة قبل بدء هذه المفاوضات مذكرة شفوية أوضح فيها "إن الإخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية، وأن بريطانيا العظمى تحتفظ في هذه الحالة بحق إعادة النظر في سياستها نحو مصر" وفي هذا من التهديد ما لا يحجبه التفسير الذي بعث به المندوب السامي إلى الوزارة إذا قال إنه "لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع". وقد احتج رئيس الوزارة على ذلك وقال في رده:

"إن محادثات أو مفاوضات تعالج في ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة" وأجابه المندوب السامي بأن "حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالسبة لمستقبل مجهول المدى".

جرت المفاوضات إذن في هذا الجو من الضغط والإكراه، مما أدى إلى عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التي سنعرض لها في موضعها من الجزء الثالث.

الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ

في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو، وفي حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يوم ١٠ مايو.

وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومي ١٦ و٢٤ مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى ٧ و٨ منه.

وقد اتجهت الأفكار بعد تأليف الجبهة الوطنية إلى اجتناب التزاحم في الانتخابات صونًا للوحدة بين الصفوف، على غرار ما تم في انتخاب سنة ١٩٢٦ (ج١ ص٢٥٨ طبعة سابقة) ولكن الأحزاب لم تتفق على توزيع المقاعد وعلى النسبة العددية لكل حزب منها، كما فعلت سنة ١٩٢٦، لأن عددها زاد عما كانت عليه عندما ائتلفت سنة ١٩٢٥، فكانت هذه الزيادة سببًا جوهريًا لعدم إمكان الاتفاق على انتخابات ائتلافية، ولما أخفقت مساعي التفاهم على توزيع الدوائر الانتخابية جرت الانتخابات من غير اتفاق بين الأحزاب، وترك الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية، وفاز بالتزكية من المرشحين لمجلس النواب دون مزاحمة ٧٧ نائبًا منهم ٧٠ من الوافدين، وتمت الانتخابات لهذا المجلس ولمجلس الشيوخ بعد وفاة الملك فؤاد.

مرض الملك فؤاد

في ٥ يناير سنة ١٩٣٤ أحس الملك فؤاد بتعب على أثر سهرة أقامها في سراي عابدين لرجال السلك السياسي من الأجانب، واستمر فيها إلى ما بعد منتصف الليل، وعاد بالسيارة الملكية إلى قصر القبة، وكان الفصل شتاء فشعر بألم المرض منذ عودته حتى الصباح.

ولما انعقد مؤتمر البريد الدولي في القاهرة يوم أول فبراير من تلك السنة عاقه المرض عن حضور حفله افتتاحه، فأناب عنه ولي العهد الأمير فاروق وكان في الرابعة عشرة من عمره.

واستمرت صحة الملك في اعتلال إلى منتصف شهر مارس، ثم تحسنت وانتقل في الصيف إلى الإسكندرية، وهناك عاوده المرض، وكان معتزمًا اليونان، وأعدت المعدات الرسمية لهذه الزيارة، ولكن اشتداد العلة اضطره إلى أرجاء سفره، واستدعي لعلاجه الدكتور جورسي من روما ثم الدكتور برجمان من برلين، وتين من استدعاء هذين الطبيبين العالميين الواحد بعد الآخر بعد الآخر أن الداء قد استشرى والعلة قد تفاقمت وبقي الملك تتناوبه العلة والصحة وقضى عامين يغالب المرض والمرض يغالبه.

وفاته

(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

فلما كان شهر مارس سنة ١٩٣٦ اشتدت به وطأة المرض، وظل يستفحل ويشتد، والأطباء يبذلون أقصى ما أمكنهم من العلم والخبرة لمحاولة إنقاذ حياة الملك إلى أن أعيى الداء الأطباء، وحم القضاء، وأسلم الملك الروح في قصر القبة يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ (٧ صفر سنة ١٣٥٥هـ) في منتصف الساعة الثانية بعد الظهر، وله من العمر ٦٨ سنة [٤٩].

---

(٤٩) حرر محضر رسمي بوفاة الملك فؤاد هذا نصه: (عن الوقائع المصرية عدد ٤ مايو سنة ١٩٣٦، "إنه في يوم الأحد ١٢ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بسراي عابدين أمامنا نحن أمد علي وزير الحقانية، بمعاونة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، وبحضور حضرة صاحب الدولة علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والخارجية، وحضرات أصحاب المعالي والسعادة حافظ حسن باشا وزير الأشغال العمومية، ومحمد علي علوبه باشا وزير المعارف العمومية وحسن صبري باشا وزير المواصلات والتجارة والصناعة، وأحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية، وصادق وهبه باشا وزير الزراعة، وعلي صدقي باشا وزير الحربية والبحرية ومصطفى محمد باشا رئيس محكمة النقض والإبرام، وحضرة صاحب العزة محمود المرجوشي بك النائب العام لدى المحاكم الأهلية قرر لنا حضرة صاحب السعادة محمود شوقي باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة وسكرتير مجلس البلاد أن صاحب الجلالة الملك فؤاد بن المغفور له إسماعيل انتقل إلى رحمة مولاه في سراي القبة يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، وقد أيد لنا الإقرار المتقدم حضرات الأطباء: البروفسور دونيه، والدكتور ريدر، والدكتور برت داي، والدكتور جروسي.

"بناء على ما تقدم تحرر محضر الوفاة هذا من أصلين يحفظ أحدهما بديوان جلالة الملك، والآخر برياسة مجلس الوزراء (يلي ذلك توقيعات المذكورين جميعًا).

"تحرر هذا المحضر بحضور صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي".

شيخ الجامع الأزهر توقيع

وقد نعاه مجلس الوزراء في بيان شمل المناداة بالملك فاروق ملكًا لمصر قال:

"فوجئت مصر بفاجعة كبرى إذ انتقل إلى جور الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول، فقد قضى اليوم في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسراي القبة. وإن البلاد لتستشعر في حدادها عليه الخسارة العظمى التي أصابتها ببفقده وتبكي فيه أول ملك لمصر المستقلة، وأن الأمة لتتجه إلى ابن الراحل الكريم وإلى أسرته الجليلة بأخلص العزاء والمواساة، ولقد كان جلالته للبلاد في السنين العصبية القائد المسدد الخطى والرائد الموفق، وكان لهذا الرئيس المحبوب المبجل، وكان السياسي الكامل الذي نفع حياة البلاد في جميع النواحي بقوة مباركة الأثر، وكان الوطني الذي جعل من حب مصر عقيدة، ولقد كان يفخر بأنه خادم البلاد الأول، وفي سبيلها تفاني وفني، ولم يكن أحب إليه من أن تستعيد مصر ماضيها المجيد، وبمواهبه الباهرة وعزمه الصادق رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الأمم. ولقد أحاطه شعبه بحبه وإجلاله. وكان له الاحترام والإعجاب من رؤساء الدول والأمم الأجنبية، وقد أثر في صحته الجهود التي كان يبذلها في سبيل إسعاد بلاده بلا حساب. على أنه حتى اللحظة الأخيرة، وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت إعجاب من عاده في أيامه الأخيرة. كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها.

"وستبسط بلا ريب في جميع أنحاء القطر أكف الضراعة والابتهال إلى المولى القدير أن يتغمده برحمته ورضوانه، وستقدر الأجيال المستقبلة، بعد أن تتكشف حوادث الزمن، أكثر مما نقدر، ما كان لعهد حكمه من جلال وخطر وسيحدونه شاكرين أثره، وسيجعلون له من نابهة الذكر ومكانة الشرف في تاريخ مصر ما هو أهل له. على أن الإكرام العتيد المباشر لصاحب هذا العهد هو أن نتوجه مخلصين لابنة المحبوب وأن نجعل له ما كان للأب الجليل من ثقة ومحبة، ولذلك فإنه في الوقت الذي تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الأليم "مات الملك" يجب أن يلتف المصريون جميعًا حول العرش في ولاء ثابت لا يدركه ضعف أو وهن وأن يحيوا حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول وقد نودي به ملكًا لمصر، وإن الأمة المصرية التي حبته منذ صغره حبها الصادق لواثقة بأنه سيترسم خطى والده العظيم ويحتذي مثاله عندما يبلغ سن الرشد ويصلح عمله بعمل الراحل الجليل. "عاش الملك".

"٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦".

وأصدر مجلس الوزراء بيانا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية، قال:

"منبت مصر بفقد مليكها المحبوب وقضى رئيس الدولة، وإن أول واجب في هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذي اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك الملك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذي تلقى مهمته في ظله؛ ولذلك فإنه ولاء للأسرة المالكة واحترامًا للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته حتى الوقت الذي يجب عليه أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية"

"عاش الملك" ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

ونقل جثمان الملك الراحل من سراي القبة إلى سراي عابدين مساء يوم الأربعاء ٢٩ أبريل.

وشيعت جنازته إلى مقر الأخير يوم الخميس ٣٠ منه في موكب رهيب ودفن بمدافن الأسرة المالكة بالمسجد الرفاعي.

المناداة بالملك فاروق

(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

نودي بالملك فارق ملكًا لمصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وكان لم يزل في انجلترا يتلقى العلم في قصر كنري هاوس بضواحي لندن، فلما بلغه نبأ نعي المغفور له والده حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وحضر توًا إلى القاهرة، واستقبله الشعب في العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والإجلال، وتلقت الأمة ارتقاء الملك فاروق عرش الوادي بالبشر والابتهاج، وابتهلت إلى الله أن يجعل عهد يمن وعز وإقبال.

obeikandi.com